بعد رفع الجلسة «الخاصة» التي كانت مقررة أمس بسبب النصاب وعدم حضور الوزراء

نواب : الحكومة قدمت مؤشراً سلبياً على عدم التعاون ..ونطالب بموقف حازم

■ حمدان العازمي : طلب عقد الجلسة وقع عليه 22 نائبًا وهو ليس حدثًا طارئًا

عيسى الكندري مترئسا الجلسة أمس

النواب يهمون بالانصراف بعد رفع الجلسة

■ الدلال : الحكومة تطلق مجرد شعارات للتعاون أو التنسيق دون أن تطبقها

أعلن نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري رفع جلسة المجلس «الخاصة» التي كانت مقررة أمس نظرا لعدم اكتمال النصاب وعدم حضور الحكومة.

وقال الكندري أثناء رفعه الجلسة «نظرا لعدم اكتمال النصاب اللازم لانعقاد الجلسة وإبلاغ الحكومة رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم بأنها لن تحضر جلسة اليوم.. لذا نرفع الجلسة».

وكان رئيس مجلس الأمة أعلن الخميس الماضي عدم حضور الحكومة الجلسة قائلا «أخبرتني الحكومة بأنه لم يتم التنسيق معها وبالتالي لن تحضر الجلسة».

وقال رئيس مركز التواصل الحكومي بالأمانة العامة لمجلس الوزراء الناطق الرسمي باسم الحكومة طارق المزرم أول أمس إن الحكومة لن تحضر الجلسة الخاصة وذلك لعدم التنسيق معها مسبقا كما هو معهود عند طلبات الجلسات الخاصة.

من جهته استغرب النائب حمدان العازمي عدم انعقاد الجلسة الخاصة لمناقشة قانون العفو الشامل بسبب عدم حضور الحكومة وتعذرها بعدم التنسيق، موضحًا أن الأصل والأهم هو حضور النواب وليس الحكومة.

وقال العازمي، في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن عدم حضور الحكومة هو مؤشر سلبي، مطالبًا بموقف نيابي واضح حيالها سواء من خلال الاستجوابات أو تعليق الميزانيات أو الانسحاب من الجلسات أو عدم حضور اجتماعات اللجان إن تطلب الأمر ذلك.

وطالب النواب بتوجيه رسالة واضحة للحكومة التي طالما تتعذر بعدم التنسيق مع المجلس، مؤكدًا أن طلب عقد الجلسة وقع عليه 22 نائبًا وأنه ليس حدثًا طارئًا.

وأكد أن الهدف من عقد الجلسة هو مناقشة قانون العفو الشامل، مضيفًا أن الحكومة سوف تتجرأ مستقبلا بتعليق المجلس بطريقة غير مباشرة من خلال عدم حضور الجلسات.

ودعا إلى تحويل الطلب إلى المحكمة الدستورية لكي يتم تفسيره، معتبرًا أن ما يحدث هو تشويه لسمعة المؤسسة التشريعية وأن الحكومة تدفع باتجاه ذلك كي يصبح هناك تذمر من قبل المواطنين تجاه المجلس.

وأشار إلى أن هناك نوابًا لم يوقعوا على طلب عقد الجلسة ولكنهم حضروا داعمًا إياهم بأن «يتخذوا موقفًا واضحًا تجاه الحكومة إن كانوا يريدون إعادة الهيبة للمؤسسة التشريعية».

وقال إن من حضر من النواب ممن وقعوا على الطلب أم لم يوقعوا وصل عددهم إلى 28 نائبًا، كاشفًا عن أنه «طلب من النواب في اجتماع تم عقده أمس ضرورة تقديم بيان بعدم التعاون مع الحكومة وأن يكون هناك موقف تجاهها».

بدوره قال النائب محمد الدلال إن عدم حضور الحكومة الجلسة الخاصة لمناقشة قضية مهمة تتعلق بالعفو الشامل والعام، والبت في هذه القضية وفق المادة ٧٥ من الدستور أمر مستغرب.

وقال الدلال، في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن هذه القضية مهمة تهم أشخاصًا وطنيين قد يخالفهم البعض ولكن الكل يتفق على أنهم وطنيون قدموا الكثير للكويت والإصلاح وحاربوا الكثير من الفساد.

وأضاف أن إنهاء هذه القضية وعدم تركها معلقة أمر واجب، حيث تعد من القضايا الرئيسية التي تستحق النقاش.

وبين أن ٢٢ نائبًا تقدموا بطلب عقد الجلسة الخاصة يريدون مناقشة قانون العفو الشامل وفق المادة ٧٥ من الدستور، وبالمقابل أعطى الدستور صلاحية العفو الخاص لصاحب السمو.

وأشار الدلال إلى أن من صلاحية المجلس مناقشة القضية والتصويت على القانون سواء الموافقة أوعدمها، ولكن للأسف الحكومة لم تحضر، وهذه حالة من عدم التعاون وعدم الحرص على تطبيق الدستور.

ولفت إلى أن ما تطلقه الحكومة مجرد شعارات للتعاون أو التنسيق دون أن تطبقها، وهذه سلبية كبيرة منها وبالمقابل تطالب النواب بالتعاون معها.

وأضاف الدلال أن الموقف الحكومي فيه تعدٍ على الدستور وعدم تعاون ويخلق أزمة بين السلطتين، لأن المجلس يقدم الآليات الدستورية القانونية الطبيعية والحكومة تقابلها بعدم حضور.

وأشار الدلال إلى أن الأيام المقبلة ستكون مزعجة في العلاقة ما بين السلطتين على مستوى عدد من المواقف المتعلقة بإقرار قانون العفو العام الشامل.

وطالب الدلال الحكومة بمراجعة موقفها وحضور ونقاش أي قضية خاصة بالعفو، وإلا فستكون هناك عواقب غير مرغوبة.

وقال الدلال إن الحكومة يجب عليها تعزيز الجبهة الداخلية في ظل هذه الأوضاع الإقليمية المحيطة، وليس ضرب المادة ٥٠ من الدستور والتعدي على المادة ٧٥ منه وعدم تفعيل اللجان الخاصة بهذه القضية.

وأكد الدلال رفضه هذه الممارسات من الحكومة محييًا الزملاء النواب الذين حضروا الجلسة، متمنيًا أن تتغير المواقف الحكومية تجاه الكثير من القضايا.

من ناحيته أكد النائب صالح عاشور أن الجلسة الخاصة للعفو الشامل والمصالحة الوطنية لم تعقد لأسباب عديدة أهمها عدم التنسيق مع الحكومة ولا بقية النواب بخصوص الجلسة.

وقال عاشور في تصريح صحافي بالمركز الاعلامي لمجلس الامة « حضرنا اليوم للجلسة الخاصة بالعفو الشامل والمصالحة الوطنية ودعم الوحدة الوطنية التي لم تعقد لأسباب كثيرة».

وأوضح عاشور ان مفهوم الدعوة للجلسة ارتكز على وجود اخطار خارجية وداخلية والعفو الشامل والمصالحة الوطنية، لافتا إلى ان عقد جلسة لمناقشة قضايا بهذه الأهمية يحتاج إلى تنسيق على مستوى عال بين المجلس والحكومة. واشار عاشور إلى ان «هذا التنسيق لم يتم فمن الطبيعي الا تعقد جلسة لهذه القضية الحساسة والمهمة من دون تنسيق». وأضاف انه حضر الجلسة لكن لديه تحفظات على ما ورد في الدعوة منها ما أشارت إليه من وجود أخطار داخلية.

وقال إنه لا يوجد هناك أي خطر داخلي في الكويت بل إن الكويتيين كلهم يد واحدة متعاونون متحابون متعاضدون خلف القيادة السياسية وخلف ما يتخذه حضره صاحب السمو من قرارات دعما للوحدة الوطنية واستقرار البلد على جميع المستويات خصوصا على المستوى السياسي.

ولفت عاشور إلى أن من يدعو الى مصالحة وطنية والعفو الشامل كان يفترض به ان يعرض الدعوة ويشارك فيها جميع اطياف المجتمع خصوصا ممثلي الأمة.

وأشار إلى أن هذه الدعوة لم تعرض على أي نائب شيعي للحضور والمشاركة وكذلك لم يكن هناك أي اتصال وتنسيق مع النواب المعارضين لهذه الدعوة وهذا أيضا احد اسباب عدم انعقاد الجلسة.

وأوضح عاشور انه لو كان هناك اهتمام وأهمية للموضوع لكان هناك حوار بين النواب ومن ثم العودة إلى هذه الجلسة.

■ عاشور : عقد جلسة لمناقشة قضايا بهذه الأهمية يحتاج إلى تنسيق على مستوى عال

قدم التهاني والتبريكات لسمو الأمير وولي عهده الأمين

السويط أقام غبقته بمناسبة رمضان الفضيل

السويط اثناء استقباله المهنئين

جمع غفير من المحبين حضروا الغبقة

قدم النائب ثامر السويط خلال حضوره غبقته الرمضانية لسمو الأمير ، وسمو ولي عهده الأمين التهاني والتبريكات بحلول شهر رمضان المبارك ، متمنيا أن يعيده عليهم بالخير واليمن والبركات .

وقال السويط وفي هذه المناسبة المباركة نرفع لمقام سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد اسمى آيات التهاني والتبريكات الى مقام سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد والى سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح والى الشعب الكويتي ، داعيا الله أن يعيده علينا وعلى الأمتين العربية والإسلامية بالخير واليمن والبركات .

وبدا بيد الاحباب

جانب من المهنئين

احد الحضور مباركا

السويط في حديث باسم مع المهنئين

المسابقة الثقافية لمحافظة العاصمة
لعام 2019
بالتعاون مع التجاري
@Capitalgovkwt
رمضان
وجريدة الصباح
شروط المسابقة
- على المرشحين والمتبرعين المشاركة في هذه المسابقة ارسال قسيمة المشاركة المرفقة بالإعلان مكتملة البيانات.
- تقبل الاجابة الصحيحة الأولى من كل متسابق فقط.
- يتم توزيع الجوائز على قسمين القسم الأول 500 د.ك - والقسم الثاني 250 د.ك - عشر جوائز بقيمة 100 د.ك
- يتم توزيع المسابقة يوميا طيلة شهر رمضان (26) سؤال ، وشرط أن تكون الاجابة مستمدة من الكوبون الأصلي المسابقة المنشور بالصحف ، كما يمكن للمتسابقين الاطلاع على الاسئلة يوميا على موقع الانستغرام @Capitalgovkwt
- يتم السحب العلني على مرحلتين الأسبوع الأخير.
- يجب أن يصل الكوبون المشارك الواحد من هذه المسابقة الرابعة عشرة من يوم السبت الموافق 2019/05/13 على العنوان التالي: محافظة العاصمة - ص.ب 28483 - الرمز البريدي 13145 - الكويت (المسابقة الثقافية) أو تسليم مقر محافظة العاصمة يوميا - عدا يوم الجمعة - (الحضور الشخصي) على 98077703
- يجرى السحب العلني للفائزين بحضور مندوبين من وزارتي الداخلية والاعلام
- محافظة العاصمة هي المنظمة لهذه المسابقة ومشرفها بدور الكويت، وتعلن الفائزين عن طريق السحب وعلى الموقع للفائزين.
- لجنة فحص المطابقة الواردة لديها من اعلان أسماء الفائزين في الصحف وموقع الانستغرام لمحافظة العاصمة
السؤال السابع
من قائل هذا القول المأثور بمناسبة العشر الأواخر من رمضان " إن غايتنا جميعا وطن ثابت الأركان . وكويت شامخ البنيان يحتويها بالأمن والاستقرار ؟
1- المغفور له الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح
2- المغفور له الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح
3- صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله
رقم الإجابة الصحيحة
الإسم: .....
الرقم المدني: ..... التلفون: .....